قراءة نقدية في الميثاق الوطني

نحو ميثاق وطني جامع

محمد تيسير الخطيب

الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

لقد استجابت أغلب المبادرات السياسية الفلسطينية دائماً إلى ضغوط الواقع وتقلبات السياسة والمتغيرات الإقليمية والدولية فحظيت القضية الفلسطينية وبما لا يُقارن مع أي قضية دولية أخرى بالعديد من البرامج المتجانسة أحياناً والمتعارضة في الأغلب الأعم على الرغم من وضوح هذه القضية ووضوح مرجعياتها السياسية والقانونية.

إنّ الضغوط الدولية وتغيُّر موازين القوى إنْ بين الفلسطينيين والعرب من جهة والعدو الصهيوني من جهة أخرى أو بين المُعسكر الدولي الذي كانت القضية الفلسطينية والعرب جزءاً منه، وبين المُعسكر الآخر الذي كان على رأسه بريطانيا ثم انتقل قِيادهُ إلى الولايات المتحدة الأميركية بعد حرب السويس، أدّت دوماً إلى التغيير في المواقف والبرامج وأوجدت هذه الفوضى العارمة التي تكتنفُ قضيتَنا الفلسطينية وتُهدِّدُ مستقبل شعبنا.

فقد عانت القضية الفلسطينية ومن خلال الاستجابات «المرنة» للقيادة الفلسطينية من ضررٍ كبيرٍ ومُتفاقِم حوّلت هذه القضية الواضحة وضوحَ المعادلات الرياضية البسيطة إلى قضيةٍ مُلتبِسةٍ وكان السببُ الأساس لهذا الالتباس الذي أضرَّ بالشعب الفلسطيني وقضيته هو عدمَ وضوح الخطوط الفاصلة بين التكتيك والإستراتيجية وبين العمل السياسي بصفتِهِ عملاً لا يُمكن أنْ ينجح إلا إنْ تحرّك ضمن مرجعيات تاريخية وقانونية واضحة وبين المناورة السياسية كإجراء يتمُ اللجوء إليه من أجل إنجاز هدفٍ مرحلي تقتضيه ضغوط الواقع في مقطعٍ زمنيٍّ محدود.

إنّ مرور هذا الوقت الذي تغيّرت فيه البرامج السياسية الفلسطينية وتعدّدت وتعرّضت فيه القضية الفلسطينية إلى محاولات متلاحِقة للإلغاء أو التمييع وصولاً إلى القبول بحذف بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني وبطريقة غير قانونية على مستوى الشكل والإجراء في سَورّة من سَوراتِ التكتيك المتذاكي استجابةً لمقتضياتِ تسويةٍ أثبتت الوقائع استحالتها، كذا ما جدَّ من متغيِّرات على الخارطة السياسية الفلسطينية الداخلية يقتضي نقاشاً واسعاً وسعياً حثيثاً بُغية الوصول إلى ميثاقٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ جديد ليتم تظهير المرجعيّات السياسية والتاريخية والقانونية والوطنية للقضية الفلسطينية مجدداً من خلال نصٍّ جامعٍ جديد فلا يبقى النِضال الفلسطيني حقلَ تجارُب لرؤى وتصورات تُمليها ضغوط الواقع فتُصبحُ وثيقةً من هنا وورقةً من هناك بديلاً عن ميثاقٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ جامع تتوحّد من خلالِه الجهود بصفته نصاً مرجعياً غيرَ قابلٍ للنقض والتغيير.

إنّ من شأن المواثيق الجامعة التي تُصاغُ لتكونَ مرجعياتٍ واضحة تَحمِلُ مُفرداتِ وثوابت القضايا التي صيغتْ من أجلِها ألا تكون عُرضةً للتبديل والتغيير، نعم قد تحمِلُ نصوصاً قابلة للتفسيرات المناسبة لمتغيراتٍ تكتيكية لا تتعارض مع الثوابت والمبادئ الأساسية وقد تتجنّب النصوص الجامدة أو الجازمة التي تحجُر على التغيراتِ المستقبلية المحتملة ولكنّها لا يُمكن ومن أجلِ أيّ دعاوٍ أخرى أن تكون عُرضةً للمحو والنسخ والحذف مهما تعاظمت الضغوط وتغيّرت موازين القوى.

إنّ الوقائع الراهنة تؤكدُ أهمية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أُسسٍ جديدة وإعادة صياغة ميثاقٍ وطنيٍّ فلسطيني أو الاتفاق على اعتماد الميثاق الوطنيّ الفلسطيني قبل إلغاءِ بعض بنودِهِ استجابةً للضغوط الأميركية ولا يمكن أن يتمَّ ذلك كلُّه إلا من خِلال آلياتٍ واضحة ومُحددة ومعايير دقيقة لا تختزلُ القضية الفلسطينية في فئةٍ مُحددّة أو فصيلٍ مُعيَّن ولا تُميّز بين الفلسطينيين المرابطين في

فلسطين والفِلسطينيين اللاجئين إلى خارج فلسطين وتُعطي دوراً حقيقياً في صياغةِ هذا المشروع الوطنيّ للمفكرين والمثقفين والجمعيات الأهلية الفلسطينية في داخل الوطن وخارجه.

لقد بيّنت لنا الوقائع الأخيرة في فلسطين كيف يُؤدي اضطراب الرؤى السياسية وتعدُّد النصوص المرجعية إلى تنامي الفوضى وأدلُّ برهانٍ على ذلك هذه الصراعات التي نراها الآن في داخل فلسطين.

لقد حاولت القيادة الفلسطينية السابقة ومن أجلِ أهدافٍ لا نراها أهدافاً موضوعية إلى إنشاءِ الكثير من المؤسسات والهياكل والأجسام مما خلق فوضى شاملة في جميع هذه المؤسسات وقد ازدادت الفوضى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فأصبح عندنا مجلسان تمثيليان هما المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي وأصبحت عندنا مرجعيتان للعمل السياسي الخارجي وأصبحت عندنا سلطة فلسطينية في الداخل ومنظمة تحرير فلسطينية في الخارج وأصبحت عندنا مؤسستان تنفيذيتان هما الرئاسة والحكومة، ونستطيع أن نؤكد وبدون أدنى قدرٍ من المبالغة أنّ هذه الفوضى العارمة لم تتمتّع بها أي قضية أخرى من قضايا التحرّر الوطني في العالم.

إنّ تفاقُم الصراع السياسي في فلسطين وهذا الانقسام الفلسطيني غير المسبوق والانزلاق المتسارع نحوَ الاقتتال يدعو الجميع إلى إدراك أهمية التوافق على ميثاقٍ فلسطيني جديد وضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية على أُسس جديدة ورفع التعارُض بين المؤسسات الفلسطينية على مستوى الأدوار والصلاحيات ونظم الأمر الفلسطيني خروجاً من ميراث الفوضى السابق، وليس هذا كلُّهُ طموحاً لتوحيد كل الرؤى والاجتهادات في رؤية واحدة فهذا الأمر مما يستحيل حدُوثه وإنّما لإيجاد مرجعيات واضحة وآلياتٍ بيّنة يُرجع إليها في تقرير الشأن الوطني الفلسطيني ويُحتكم إليها في مواطن الخلاف.

لقد عانت القضية الفلسطينية للأسف الشديد من الخلافات التنظيمية وكان السبب الأساس لهذه الخلافات محاولات الاحتكار والهيمنة والتلاعب وإعلاء المصالح السياسية المؤقتة على حِساب المصلحة الفلسطينية العُليا وقد ثبت بالدليل الواضح أن الاحتكار والإلغاء والسيطرة والتلاعب لم تكن أساليب ناجحة في إدارة القضية الفلسطينية بل كانت مقدمة للكوارث التي عانى وما زال يُعاني منها الوضع الفلسطيني.

إنّ المطلوب الآن وبصدق هو الخروج من ميراث الفوضى والتشرذم والمطلوب وبإلحاح الاستفادة من الأخطاء التي سبّبتها محاولات الهيمنة والتفرُّد السابقة للوصول إلى الاقتناع أنّ أي حركة سياسية ومهما كانت نسبة تمثيلها في الانتخابات ومهما كانت قوتها الشعبية يجب أن لا تتطلع إلى قيادة الوضع الفلسطيني بمفردها وحتى لو سنحت لها الفرصة وأن تتعفّف عن الهيمنة والتفرُّد مهما كانت الدواعي والأسباب.

إنّ من الأهمية بمكان وعودةً إلى ضرورة صياغة ميثاقٍ وطنيٍّ جامع أن نقترح بعض الآليات والمعايير الابتدائية اللازمة لصياغة هذا الميثاق الوطني الجامع:

1. ضرورة أن يتوافق هذا الميثاق مع الحقائق التاريخية الواضحة للقضية الفلسطينية وألا تنثني نصوصُهُ تحت ضغوط المتغيرات والتحولات اللاحقة.
2. الابتعاد عن المفردات السياسية المتعلقة بالحلول الجزئية التكتيكية والعودة بالقضية الفلسطينية كقضية لا يُمكن حلُّها إلا من خِلال حق كل الفلسطينيين في كل فلسطين فمشكلة الفلسطينيين الأساسية في عودتهم إلى وطنهم ويُبحث لاحقاً في شكل الكِيان السياسي لهذا الوطن.
3. يجب أنْ يُراعي هذا الميثاق الوطني الجامع أنّ هنالك فلسطينيين في داخل فلسطين بما فيهم فلسطينيي عام 48 وأنّ هنالك فلسطينيون في خارج فلسطين وأنّ الجميع هم فلسطينيون تتكافأ حقُوقُهم وواجباتِهم هم وذراريهم بغض النظر عن اختلاف ظروفِهم وأوضاعِهم وأدوارهم.
4. التأكيد على حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وهو حقٌّ طبيعي أكّدت عليه القرارات الدولية ولم توجده من عدم.

5. إنّ شرعية أي استفتاء أو عملية انتخابية لا يُمكن أن تتِم إلا من خلال مشاركة كل الفلسطينيين في داخل الوطن وخارجه.
6. إنّ المجالس والمؤسسات التي تنشأ في داخل فلسطين لتنظيم شؤون الفلسطينيين اليومية لا يُمكن أنْ تكون مرجعية لكل الشعب الفلسطيني إلا بمقدار تمثِيلِها للجوامع والثوابت الفلسطينية في الداخل والخارج.

في الختام أتمنى لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات والذي يواكب دوماً المتغيرات الفلسطينية ويُعالجها ولندوتِكم هذه التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.